بتاريخ: ٢ فبراير ٢٠٢٢ **العدد:** ٦٦٤ **المصدر:** الأهرام (٢٤ يناير ٢٠٢٢)

رئيس الوزراء يلتقي رؤساء وممثلي المجالس التصديرية لمناقشة مقترحاتهم بشأن زيادة الصادرات

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم الاثنين، اجتماعا مع رؤساء وممثلي المجالس التصديرية؛ بهدف مناقشة مقترحاتهم بشأن زيادة الصادرات المصرية خلال الفترة المقبلة، وذلك بحضور نيڤين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، وإبراهيم السجيني، مساعد وزير التجارة والصناعة، والوزير مفوض تجاري يحيى الواثق بالله، رئيس جهاز التمثيل التجاري.

وفي مستهل الاجتماع، رحب رئيس الوزراء بالحضور موجها الشكر لهم على الطفرة التي تحققت في معدل نمو الصادرات المصرية خلال العام الماضي، حيث تخطت الصادرات المصرية ٣٢ مليار دولار، وهي خطوة جيدة نحو تحقيق حلم الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار.

رابط الخبر

الرأي

- بالرغم من وجود تحسن في الصادرات المصرية على النحو المشار إليه في الخبر، إلا أن هذه الزيادة قد ارتبطت في جانب كبير منها بالزيادة في صادرات البترول ومنتجاته، والتي حققت معدل نمو يقدر بنحو ١١٢٪ خلال الفترة (يناير-سبتمبر ٢٠٢١)؛ مما ترتب عليه ارتفاع نصيب البترول ومنتجاته من إجمالي الصادرات المصرية من ١٦٪ خلال الفترة (يناير-سبتمبر ٢٠٢٠) إلى ٢٤٪، خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١، في حين انخفض نصيب المنتجات نصف المصنعة وتامة الصنع من ٧٣٪ إلى ٦٧٪.
- تعاني الصادرات المصرية من مجموعة من المشكلات المزمنة منها:
  - انخفاض قيمتها مقارنه بالدول الاخرى، فعلى سبيل المثال، تُقدر صادرات بنجلاديش من الملابس الجاهزة وحدها بنحو٣٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وهو ما يتعدى إجمالي قيمة الصادرات المصرية.
  - التذبذب في الأداء التصديري بشكل مستمر لعدم وجود مستهدفات تصديرية حقيقية، وعدم استدامة السياسات الداعمة.
  - تركزها في الصادرات منخفضة/ متوسطة المكون التكنولوجي، وهو ما يضع حدودا على الزيادة الممكنة في قيمتها نتيجة زيادة حدة المنافسة في هذه النوعية من المنتجات.
  - التنوع المحدود في الأسواق التصديرية لمصر، حيث تستحوذ الدول العربية والأوروبية على نحو ثلثي الصادرات المصرية.
- يرتبط ضعف أداء الصادرات المصرية بوجود قصور في السياسات المطبقة لمعالجة المشكلات المزمنة التي تعاني منها الصادرات وذلك على النحو التالي:
  - يتم تقييم الأداء التصديري في مصر من خلال رصد قيمة الصادرات المصرية من سنة لأخرى، بدون المقارنة مع الدول المنافسة، مما يعطي صورة غير مكتملة عن الأداء التصديري.

[1] آخر بيان متاح بشكل تفصيلي من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- نشرة التجارة الخارجية – ديسمبر ٢٠٢١، ولم يتم إصدار النشرة السنوية للتجارة الخارجية حتى تاريخ إعداد هذا العدد لكي يمكن الحصول على قيمة الصادرات المصرية بشكل تفصيلي خلال عام ٢٠٢١.

- محدودية البرامج المطبقة التي تستهدف تنمية الصادرات، حيث نجد أن برنامج رد أعباء الصادرات يعد هو الأداة الأساسية المستخدمة من قبل وزارة التجارة والصناعة لزيادة الصادرات الصناعية. وبالرغم من أهمية هذا البرنامج ودوره في مساندة الصادرات المصرية، إلا إنه لايزال يعاني من بعض أوجه الخلل التي تحد من فاعليته، ومن بين عناصر الضعف التي يعاني منها البرنامج ما يلي:

١. استمرار وضع برنامج رد أعباء الصادرات في ظل غياب استراتيجية للتنمية الصناعية، واستراتيجيات تفصيلية لتنمية القطاعات التصديرية المستهدفة.
٢. قيام البرنامج الجديد المعلن عنه بتخفيض الحد الأدنى من القيمة المضافة التي يجب الوفاء بها للاستفادة من البرنامج من ٤٠٪ في البرنامج السابق، إلى ٣٠٪ في البرنامج الجديد، وهو ما يتعارض مع هدف زيادة القيمة المضافة للصادرات المصرية.
٣. يفتقر البرنامج إلى وجود مستهدفات كمية محددة لزيادة الصادرات من القطاعات الخاضعة للبرنامج.
٤. عدم وضوح المعايير الخاصة بتحديد الأسواق المستهدفة، وعدم التفرقة بين القطاعات المختلفة عند تحديد تلك الأسواق.
٥. استمرار نواحي الضعف المؤسسي التي يعاني منها برنامج رد أعباء الصادرات منذ بداية تطبيقه، وعلى رأسها ضرورة تطوير الجهة القائمة على تنفيذ البرنامج وهي صندوق تنمية الصادرات، وكذلك مراجعة العلاقة التنظيمية بين الوزارات المرتبطة بالبرنامج تمويليا وتنفيذيا.

- إن الوصول بالصادرات المصرية إلى ١٠٠ مليار دولار، هو مستهدف طموح يمكن تحقيقه، ولكن يجب ترجمة هذا المستهدف العام إلى خريطة تصديرية تفصيلية من خلال إجراء دراسات لكل قطاع تتضمن تحليلا مفصلا للمنتجات (على مستوى HS-code 6 digit) والأسواق وفقا لأحدث بيانات التجارة، هذا بالإضافة إلى تحليل استجابة الصادرات من كل منتج إزاء التغير في الطلب العالمي.

ويتم من واقع هذه الدراسات تحديد المنتجات والأسواق المستهدفة، وتحديد الزيادة في الصـــادرات من كل منتج في كل ســـوق أخذاً في الاعتبار توجهات أهم الدول المنافســـة لمصـــر في كل منتج، هذا بالإضـــافة إلى تحديد المعوقات الداخلية والخارجية المرتبطة بتلك المنتجات والأســـواق، والتي في ضـــوئها يجب مراجعة السياسات المُطبقة لضمان تحقق تلك المستهدفات.

وتعد "خريطة الفرص التصديرية للصناعات الغذائية"، التي قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بإعدادها لصالح غرفة الصناعات الغذائية، مثالا على هذه النوعية من الدراسات.

- وفي النهاية يجب التأكيد على ضـــرورة وجود آلية للمتابعة والتقييم تقوم بها جهة مستقله عن الجهة القائمة بوضع وتنفيذ السياسات، بما يضمن المراجعة المستمرة للســـياســـات والبرامج التنفيذية في ضـــوء مدى النجاح في تحقيق المســـتهدفات والتطورات المحلية والعالمية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES ٢٠٢٢ المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.